مجلة طبنـــة للدراسات العلمية الأكاديمية ISSN 2661-7633 / EISSN 2716-8883

السنة: 2021 المجلد:04 العدد: 03 ص.ص: 65-83

التحول من الإدارة التقليدية إلى الإدارة الإلكترونية: المبررات والمعوقات

The Shift from Traditional Management to E- Management: Grounds and Constraints.

تبون عبد الكريم، جامعة سعيدة (الجزائر)، abdelkrimdroit.20@gmail.com

تاريخ إرسال المقال:2021/08/01 تاريخ قبول المقال: 2021-09-23

الملخص:

بالنظر إلى ما شهدته الدولة في شكلها المعاصر من تطورات جوهرية مست جميع مناحي الحياة، والتي جعلتها تنتقل من دورها التقليدي كدولة حارسة إلى دورها الحديث كدولة متدخلة، لذلك كانت الحاجة ملحة إلى إحداث تحول للإدارة باعتبارها أهم أداة للدولة في تحقيق أهدافها، من نمط الإدارة التقليدية البطيئة والرتيبة إلى نمط الإدارة العصرية التي تأخذ شكل الإدارة الرقمية.

يهتم هذا المقال بدراسة المبررات والدوافع الموضوعية التي أدت إلى إحداث هذا التحول النوعي في الإدارة شكلا وضمونا، كما تهتم ببيان معوقات هذا التحول، حيث سيتم الاعتماد على المنهجين الوصفي والتحليلي.

تتلخص مبررات التحول من الإدارة التقليدية إلى الإدارة الإلكترونية في التطورات المتصلة بالحاسب الآلي وبالاتصالات، فضلا عن السرعة في انجاز الأعمال وتقديم الخدمات، وكذا تدعيم الثقة العامة بين الإدارة والمرتفقين.

إلا أنه يوجد مجموعة من المعوقات تحول دون تحقيق ذلك التحول لعل أهمها ما يتصل بالجانب الإداري، ومنها ما يتعلق بالجانب التقني، إضافة إلى المعوقات المالية وكذا الأمنية.

الكلمات المفتاحية: إدارة إلكترونية– معوقات– مبررات – تطور تكنولوجي.

Abstract:

In view of the fundamental developments in the contemporary form of the state, which have affected all aspects of life, moving from its traditional role as a custodial state to its modern role as a intervening state, there is an urgent need to transform the administration as the most important tool of the State in achieving its objectives, from the slow and monotonous pattern of traditional administration to the modern type of administration that takes the form of digital management.

This article is concerned with examining the objective reasons and motives behind this qualitative transformation in the administration, both in form and content, and with the

statement of the obstacles to this transformation. We will rely on the descriptive and analytical methodologies.

The justifications for shifting from traditional management to electronic management are summarized in the developments related to computers and communications, as well as the speed in completing work and providing services, as well as strengthening public confidence between the administration and the users.

However, there are a number of obstacles that prevent this transformation, perhaps the most important of which is related to the administrative side, including those related to the technical side, in addition to financial and security obstacles.

Key words : Electronic Management - Obstacles - Justifications – Technological Development.

مقدمة:

شهدت الحضارة المعاصرة تطورا كبيرا وهاما في جميع مناحي الحياة، وقد واكبه تطور هام أيضا في مجالات التقنية خاصة تلك المتصلة بعالمي الاتصالات والتكنلوجيا، إذ من بين ما حققه هذا التطور وفي هذه المجالات سهولة وسرعة التواصل بين المجتمعات، وما يصاحبه من نقل للمعارف والتجارب التي تختلف من مجتمع إلى آخر.

وبالنظر إلى تشعب وتعدد مجالات تدخل المرافق العامة على تنوعها في جميع ما يتصل بحياة الفرد واحتياجاته، كان من الضروري أن يتم الانتقال من أسلوب الإدارة التقليدية المتسمة بالبطيء والبيروقراطية المقيتة في معاملاتها وكذا تعقيداتها التي لا تجد لها مسوغات موضوعية في أغلب الأحيان، إلى إدارة عصرية مبنية على الشبكات وعلى الرقمنة التي تحقق تسهيلات كبيرة في المعاملات، فضلا عن تقريبها الإدارة من الأفراد في إطار السرعة المطلوبة لقضاء مصالحهم.

ولما كانت الإدارة في جوهرها علم وفن إنجاز المهام من خلال الموارد البشرية المكونة لها بغية تحقيق أهداف الإدارة وتلبية حاجيات الأفراد من خلال وظائف التخطيط والتنظيم الإشراف والرقابة، فلا شك في أن نمط الإدارة الإلكترونية يعتبر تحولا مهما في علم الإدارة وفي حياتها بما ينعكس على حياة الأفراد.

ولا غرابة في أن جانبا مهما من الفقه في مجال الإدارة الإلكترونية قد ذهب إلى القول أن:" الإدارة الرقمية هي المدرسة الأحدث في الإدارة التي تقوم على استخدام الانترنت وشبكات الأعمال"[1]، ذلك أنه لا يختلف اثنان في اعتبار الإدارة الإلكترونية النمط والأسلوب الأحدث والأكثر فاعلية في الاستجابة لتطلعات الأجيال الحالية والمستقبلية.

[1]– نجم عبود نجم، الإدارة والمعرفة الإلكترونية – الإستراتيجية – الوظائف – المجالات–، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة العربية 2009، ص 150.

فالإدارة الإلكترونية لا محالة في أنها تمثل تحولا عميقا في الفلسفة وفي المفاهيم وكذا الأساليب والطرائق التي تقوم عليها الإدارة، إذ يجب أن يتم النظر إليها وفق هذه الزاوية التي تعكس جوهرها، ذلك أنه لا يمكن كما لا يجب اختصارها في مجرد تحول من إدارة ورقية إلى إدارة رقمية افتراضية.

ومادامت الإدارة الإلكترونية تمثل في جوهرها ذلك التحول النوعي والعميق، فهي بذلك تحتاج إلى استراتيجية مبنية على أسس موضوعية وعلمية بغية تحقيق وتجسيد ذلك التحول المرجو، لذلك تطرح الإشكالية التالية: **ما هي مبررات التحول من الإدارة التقليدية إلى الإدارة الإلكترونية، وما هي معوقات ذلك التحول؟**

وتطرح أيضا إشكاليات فرعية تتلخص في: ما هي المبررات الموضوعية التي تدفع إلى التحول من نمط الإدارة التقليدية إلى نمط الإدارة الإلكترونية؟ ولما كانت عملية التحول هذه تتطلب خططا ووسائل لتحقيقها، فماهي المعوقات التي تحول بشكل فعلي لتحقيق ذلك؟

وللإجابة على هذه الإشكالية وكذا الإشكاليات الفرعية، تم الاعتماد في العموم على المنهج الوصفي نظرا لأهميته في إبراز ماهية موضوع الدراسة، فضلا عن الاعتماد على المنهج التحليلي من خلال الوقوف على تحليل مضامين هذا الموضوع.

وقد تم تقسيم الموضوع إلى مبحثين، حيث خصص الأول لتناول ما يتصل بمبررات التحول من الإدارة التقليدية إلى الإدارة الإلكترونية من خلال الحديث عن المبررات المتصلة بالتطورات التقنية في عالمي التكنولوجيا والاتصالات وبالسرعة، ثم المبررات المتصلة بأزمات القطاع العام وبتزايد حجم ومجالات الخدمات، أما الثاني فقد تم تخصيصه إلى بيان معوقات هذا التحول، من خلال التطرق إلى المعوقات الإدارية، والتقنية والمالية وكذا الأمنية.

المبحث الأول: مبررات التحول من الإدارة التقليدية إلى الإدارة الإلكترونية

إن تناول المبررات والدوافع التي تدفع إلى التحول من نمط الإدارة التقليدية إلى نمط الإدارة الإلكترونية يدعو إلى الإشارة إلى المقصود بهذه الأخيرة، وقد تعددت الآراء حول مفهوم الإدارة الإلكترونية، إلا أنه يمكن القول أن الإدارة الإلكترونية هي عملية تنظيم المهام بالاستخدام التقني للموارد التي من بين أهمها التجهيزات والشبكات الإلكترونية عن طريق التخطيط والتوجيه والرقابة، بهدف تحقيق الأهداف المحددة سلفا بما فيها الخدمات التي يستفيد منها المرتفقون، حيث يتولى ذلك الموظفون الإداريون المؤهلون باعتبارهم فاعلا أصليا في هذه العملية.[1]

[1]– تبون عبد الكريم،" الإدارة الإلكترونية: الأهمية والمتطلبات"، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، جامعة تمنغاست، المجلد 10، العدد 02، 2021، ص ص 389-407، ص 394.

ولم تكن احتياجات الإدارات والمؤسسات أو الحكومات هي الدافع الوحيد فقط وراء سعيها للتحول إلى أسلوب الإدارة الإلكترونية، بل إن تطلعات المجتمعات الحديثة إلى خوض تجربة التقنية، والاختلافات النوعية التي طرأت على طموح المجتمعات وسعيها إلى تحقيق مستوى أفضل من الخدمات الإدارية، وحالة التذمر في أوساط الفئات المتعاملة مع الأساليب التقليدية في ظل وقوف هذه الأساليب عاجزة عن إرضاء مراجعيها وفئاتها المستهدفة.[1]

وفي الحقيقة كثيرة هي المبررات والدوافع التي أدت إلى التحول من أسلوب الإدارة التقليدية إلى الأسلوب المعاصر المتمثل في الإدارة الإلكترونية، ويمكن إيجازها فيما يلي:

المطلب الأول: المبررات المتصلة بالتطورات التقنية في عالمي التكنولوجيا والاتصالات وبالسرعة

يذهب البعض إلى القول وضمن نظرة خاصة بعالم الأعمال أن عملية التحول إلى الإدارة الإلكترونية تنطلق من الحاجة إلى مواكبة التطورات في عالم الأعمال في ظل التطور السريع في تكنولوجيا المعلومات والشبكات الإلكترونية للوصول إلى منظمة منافسة وفاعلة تقدم خدماتها للراغبين فيها في الوقت والمكان ووفق المواصفات التي يرغبها هؤلاء المستفيدين.[2]

وفي السياق نفسه، فلا يغيب عن الأذهان تلك السرعة الفائقة التي لا تتلق فقط بالتطور في عالمي الاتصالات والمعلومات، بل تلك المتصلة باحتياجات المرتفقين ومدى حصولهم على الخدمات في أوقات قياسية.

أولا: المبررات المتصلة بالتطورات التقنية في عالمي التكنولوجيا والاتصالات

لا شك في أن العالم قد شهد تطورات هامة في مجالات استعمال الحاسب الآلي وكذا تطبيقاته، فضلا عن قطاعات الاتصالات وما رافق ذلك من تطلع لاستعمال التقنيات الحديثة.

الرابط: https://www.asjp.cerist.dz/en/article/152373

[1] بدر محمد السيد القزاز، الإدارة الالكترونية ودورها في مكافحة الفساد الإداري – دراسة مقارنة بالفقه الإسلامي، ط 01، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2015، ص 26.

[2] أحمد فتحي الحيت الدكتور أحمد فتحي الحيت، مبادئ الإدارة الإلكترونية، ط 01، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2015، ص 34.

وبقدر ما أدهش العالم ظهور الحاسب الآلي في خمسينيات القرن الماضي بقدر ما تلاشت تلك الدهشة سريعا أمام التطورات السريعة والقفزات المتتالية التي قفزتها تلك التقنية، فلم يكن يمر عقد زمني إلا ويشهد جيلا من أجيال الحاسب الآلي.[1]

إن هذا التطور الهائل والسريع في تقنية الحاسبات انعكس على كثير من التطبيقات التي لم تكن ميسرة من قبل، ففيما يتعلق بالتعليم والتدريب وتنمية الموارد البشرية، أصبح من المتيسر الآن التعليم عن بعد والتعلم الذاتي فبدلا من أن تسافر إلى بلاد فيها جامعات ومعاهد، أصبح من الممكن أن ترسل هذه الجامعات برامجها عبر الإنترنت حيث يلتقي الدارس والمدرس وكل منهما في بلده على شاشات الإنترنت، مما أحدث تطورا سريعا عالميا في طرق التدريس وأساليبه ومحتوياته وتخصصاته التي كانت في سالف الأيام تنفرد بها بلاد معينة[2].

ولقد انعكست تقنية الحاسب الآلي على نظريات الإدارة والمفاهيم الإدارية التي بدأت تتغير وتخرج عن وضعها القديم، وتبذل بعضا من الحراك والتقدم باتجاه التقنية،[3] إذ لا شك أنه يؤدي إلى تغييرات في شكل التنظيم الداخلي ووظائف الإدارات والأقسام والعلاقات والتفاعلات بين العاملين في التنظيم والمتعاملين معه.[4]

وهذه التغييرات العميقة والجوهرية في شكل التنظيم الداخلي وفي وظائف الإدارات لا ريب في أنها تنعكس على قيمة ونوعية الخدمات المقدمة للمرتفقين، بما يحقق الرفاه والأريحية في إشباع الحاجيات من الخدمات التي هي في تنوع وتزايد مستمر.

ولم تكن تقنية الحاسب الآلي بمعزل في تطورها عن عالم الاتصالات خاصة الإلكترونية، حيث مرت هذه الأخيرة بطفرة هائلة، جعلت كل ما تحتاج إليه الإدارة سواء الحكومية أو الخاصة في متناول اليد، بأزهد التكلفة وأقل الجهد عبر دول العالم، الأمر الذي كان يحتاج في وقت سابق إلى إنفاق تكاليف باهظة، فضلا عن الوقت الذي كان يستغرقه انتقال تلك المعلومات، مما يجعل بعضها عديم الفائدة في

[1] بدر محمد السيد القزاز، المرجع السابق، ص 27.

[2] إيهاب خميس أحمد المير، متطلبات تنمية الموارد البشرية لتطبيق الإدارة الالكترونية –دراسة تطبيقية على العاملين بالإدارة العامة للمرور في مملكة البحرين، ط ب ر، منشورات جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2007، ص 17.

[3] محمد فتحي محمود، الإدارة العامة المقارنة، ط 02، مطابع الفرزدق التجارية، الرياض، 1997، ص 225.

[4] إيهاب خميس أحمد المير، المرجع السابق، ص 17.

حال تجاوز وقت انتقاله سقفا معينا، فيذهب كل ما تكبدته الإدارة من نفقات ووقت أدراج الرياح، في حين أمكن في ظل تطور الاتصالات الإلكترونية الحديثة الاحتراز من هذا كله.[1]

ولقد أدت التطورات الكبيرة في تقنيات الاتصالات إلى تغييرات مهمة في الإدارة وخصوصا الإدارة الحكومية والتجارة العالمية. فالاتصالات الإلكترونية أصبحت تتيح للإدارة كل ما تحتاجه من معلومات.[2]

وإن أحد أهم الأسباب التي أدت إلى تحول منظمات الأعمال للإدارة الإلكترونية هي تطور تكنولوجيا المعلومات التي أصبحت وسيلة أساسية في إحداث التطوير التنظيمي، كما أن العولمة فرضت على منظمات الأعمال الدخول إلى الأسواق الإلكترونية والافتراضية.[3]

إضافة إلى التطورات المتصلة بالحاسب الآلي وبالاتصالات، والتي أثرت بشكل مباشر لجهة اعتبارها من الدوافع الرئيسية لإحداث تحول إلى الإدارة الإلكترونية، يوجد دافع آخر له صلة بهما ولا يقل أهمية عنهما، ويتمثل في ذلك التطلع البارز إلى التقنية.

ويسجل هنا أن أجيال اليوم تتجه أعينها إلى أجيال دول العالم المتطور، ولم تعد ترضى بأقل من أن تكون على قدم المساواة معها، وأن تعمم تطبيقات التقنية على كطل تفاصيل الحياة حولها، وبخاصة ما يتعلق بجانب المعاملات، فلم تعد الأجيال الحديثة تقبل على الإطلاق فكرة الاصطفاف بالأوراق والملفات بالآلاف أمام شباك موظف الإدارة المحلية للحصول على رخصة محل أو مزاولة عمل ما.[4]

ولعل ظهور الحاسب الشخصي وانتشاره في معظم البيوت قد أدى إلى إضفاء الطابع الشخصي على مفهوم الخدمات العامة والمعلومات، والتي يتعلق جزء مهم منها بحق كل مواطن في الوصول إلى المعلومات ومعرفة آليات اتخاذ القرار المؤسسي الحكومي.[5]

وبذلك يظهر أن التطورات التي شهدتها البشرية في عامي الاتصالات والتكنلوجيا قد جعل من الضرورة إحداث ذلك التحول من نمط الإدارة التقليدية في مجال التسيير والخدمات إلى نمط الإدارة العصرية المعتمدة على الاتصالات والبرمجيات، وهذا يعكس في حد ذاته تطلع الأجيال في العيش في مستويات عالية من الرقي.

[1] بدر محمد السيد القزاز، المرجع السابق، ص 29 و30.

[2] إيهاب خميس أحمد المير، المرجع السابق، ص 18.

[3] أحمد فتحي الحيت، المرجع السابق، ص 36.

[4] بدر محمد السيد القزاز، المرجع السابق، ص34.

[5] إيهاب خميس أحمد المير، المرجع السابق، ص 23.

ثانيا: مبرر السرعة

يذهب جانب من الفقه إلى القول أن:" من فوائد التحول إلى الإدارة الالكترونية السرعة في انجاز الأعمال والمساعدة في اتخاذ القرارات بالتوفير الدائم للمعلومات بين متخذي القرار"[1]. فالإدارة الإلكترونية تختصر وقت تنفيذ المعاملات الإدارية المختلفة، وتسهل الاتصال بين إدارات الأجهزة الحكومية ومنظماتها، وتوفر الدقة والوضوح في العمليات الإدارية.[2]

وكثيرا ما كان الزمن عقبة كبرى أمام الشركات والمؤسسات التي تخوض مضمار المنافسة عالميا أو محليا بصدد تقديم منتجاتها، فتقديم منتج جيد ليس كل شيء في ظل تسابق المتنافسين إلى تقديم منتج جيد أيضا، فثمة عنصر آخر للمعادلة غالبا ما حسم المنافسة لصالح إحدى الشركات أو المؤسسات، ألا وهو الزمن.[3]

ولا شك في أن عمل السرعة يعتبر أحد الدوافع والمبررات الهامة للتحول إلى أسلوب الإدارة الإلكترونية، كيف ولا وهذا الأسلوب يعتمد على سرعة تقديم الخدمات التي تبنى على أساس سرعة تحليل المعطيات ودراسة الطلبات ومعالجتها.

المطلب الثاني: المبررات المتصلة بأزمات القطاع العام وبتزايد حجم ومجالات الخدمات

يذهب جانب من الفقه إلى القول أن التحول من الإدارة التقليدية إلى الإدارة الإلكترونية ليس فقط أساسه الحاسبات وشبكة الانترنت وشبكات الاتصالات وغيرها من الجوانب الفنية رغم كونها عناصر أساسية ومهمة للإدارة الإلكترونية، ولكنها في الدرجة الأولى قضية إدارية تعتمد على فكر إداري متطور وقيادات إدارية واعية تستهدف التطوير وتسانده وتدعمه بكل قوة لغرض تحقيق مسئوليتها الرئيسية وهي خدمة المستفيدين وتحقيق رغباتهم مع الالتزام بأعلى مستويات الجودة والإتقان في العمل.[4]

وبتزايد تدخل الدولة في جميع مناحي الحياة زاد الضغط على القطاع الذي تعتمد عليه أساسا في نشاطها وفي تقديمها للخدمات، مما نجم عنه ما يعبر عنه بأزمات القطاع العام، إذ بت غير قادر لوحده

---

[1] أحمد فتحي الحيت، المرجع السابق، ص 35.

[2] حسين بن محمد الحسن، "الإدارة الإلكترونية بين النظرية والتطبيق"، المؤتمر الدولي للتنمية الإدارية –نحو أداء متميز في القطاع الحكومي–، معهد الإدارة العامة، المملكة العربية السعودية، من 01 إلى 04-11-2009، الرياض، ص ص 01-41، ص 19.

[3] بدر محمد السيد القزاز، المرجع السابق، ص 27.

[4] أحمد فتحي الحيت، المرجع السابق، ص 34.

على القيام بالنشاطات المرفقية وتقديم الخدمات، علما أن هذه الأخيرة قد ازداد حجمها وتنوعت مجالاتها بتطور الحياة المعاصرة.

أولا: المبررات المتصلة بأزمات القطاع العام

بالنظر إلى اعتماد القطاع الخاص بشكل كبير على أساليب الإدارة الحديثة، فقد أدى ذلك إلى خلق هوة ضخمة وفارق كبير في الأداء بينه وبين القطاع العام، الأمر الذي دعا الأجهزة التنفيذية عموما والإدارة خصوصا إلى تبني توجه مؤداه خوصصة أو خصخصة العديد من المرافق الإدارية ونشاطاتها.

ولقد بدت عملية الخصخصة في ظاهرها عملية ترشيد للجهود المهدرة والوقت الضائع والأموال الطائلة التي تتسرب في ظل عدم قدرة جهة الإدارة على السيطرة على مواردها، أو الحصول على تلك الموارد أصلا، بيد أن بعض الإدارات الخدمية التي لا يمكن خصخصتها –حتى الآن– وجدت نفسها في مواجهة مباشرة ومقارنة غير منصفة مع إدارات مؤسسات القطاع الخاص التي وضعت قدمها في أرض التقنية.[1]

وعلى الرغم من عمليات خصخصة عديد الخدمات، إلا أن القطاع العام يبقى ضروريا ضمن نظرة استراتيجية تأخذ الأبعاد التنموية وكذا سيادية الدولة على جانب مهم من المجالات، وهي بدورها بحاجة إلى تحول عميق إلى نمط الإدارة العصرية ممثلة في الإدارة الإلكترونية.

وفي هذا الصدد ذهب جانب من الفقه إلى القول أنه: "لا تقل حاجة القطاع العام إلى التقنية عن حاجة القطاع الخاص إليها، فلدى القطاع العام من المشكلات الإدارية ما يدفعه دائما إلى البحث عن حلول لهذه المشكلات، وليس أنسب حلا من تغيير نمط إدارته من الأسلوب التقليدي البيروقراطي الجامد إلى الأسلوب الإلكتروني المرن، للخروج من أزمات الإدارة الحكومية التقليدية.[2]

ولم يكن أمام الإدارات الحكومية بد من خوض تجربة التقنية وتعميم تطبيقاتها على دوائرها الإدارية لترشيد جهودها ونفقاتها، ولسد الثغرات أمام إهدار الموارد، وبخاصة أمام شح الموارد الحكومية وازدياد الطلب على الخدمات في ظل النمو السكاني المتزايد، مما يضاعف من أعباء الحكومات ويضعها أمام ضغوط مالية متزايدة، تحتاج إلى صرامة في تقنين مواردها، الأمر الذي يستدعي دائما أن يبقى العمل تحت سيطرة الإدارة الدائمة، مما لا يمكن تنفيذه على النحو المرجو إلا في ظل إدارات حكومية.[3]

[1] بدر محمد السيد القزاز، المرجع السابق، ص 33.

[2] حسين محمد الحسن، المرجع السابق، ص 65.

[3] بدر محمد السيد القزاز، المرجع السابق، ص 33.

ثانيا: المبررات المتصلة بتزايد حجم ومجالات الخدمات

إضافة إلى ما سبق ذكره، يوجد عامل آخر استدعى التوجه إلى الإدارة الإلكترونية لاسيما في مجالات القطاع العام، يتمثل في "حاجة الإدارة الحكومية إلى مزيد الثقة المتبادلة بينها وبين المراجعين لها، ورغبتها في تهيئة أجواء من الشفافية في دوائر العمل الحكومية".[1]

وتزيد الحاجة إلى تعزيز الثقة بين الإدارة والمواطن أو بين المرفق والمرتفقين خاصة بتزايد وتنوع الخدمات التي أصبحت تتخذ أشكالا متعددة وضمن نطاقات متعددة أيضا، حيث في نطاق خدمات التعليم العالي يذكر ما ذهب إليه بعض الباحثين في إطار محاولتهم إعطاء تعريف للإدارة الإلكترونية في هذا المجال الحيوي بالقول أنها: محاولة جعل جميع أنشطة إدارة الجامعة تتم بشكل آلي وذلك بالاعتماد على جميع وسائل تكنلوجيا المعلومات والاتصال، وذلك من أجل القضاء على أهم عيوب الإدارة التقليدية ككثرة الأوراق والروتين والوصول إلى الإنجاز السريع والدقيق للمهام".[2]

وفي مجال الخدمات التي يقدمها قطاع العدالة وهو قطاع حيوي وحساس، فيسجل ازدياد الحاجة إلى مفاعيل الإدارة الإلكترونية، من خلال تنوع الخدمات التي يحتاج إليها المرتفق الذي يتعامل مع هذا القطاع، حيث في سياق عصرنة مرفق العدالة، تم النص على جواز استجواب وسماع الأطراف عن طريق المحادثة المرئية عن بعد في حالة بعد المسافة أو في حالة متطلبات سير العدالة، مع ضرورة احترام الحقوق والقواعد المنصوص عليها في قانون الإجراءات الجزائية وفقا للأحكام المنصوص عليها في الفصل الرابع من القانون رقم 15-03 المؤرخ في 01-02-2015 المتعلق بعصرنة قطاع العدالة الذي جاء بعنوان " استعمال المحادثة المرئية عن بعد أثناء الإجراءات القضائية".[3]

وفي الإطار نفسه، تم النص على التصديق الإلكتروني، حيث يمكن بمقتضاه أن تمهر الوثائق والمحررات القضائية التي تسلمها مصالح وزارة العدل والمؤسسات التابعة لها وكذا الجهات القضائية بتوقيع إلكتروني تكون صلته بالمحرر الأصلي وتكون مضمونة بواسطة وسيلة تحقق موثوقة.[4]

---

[1] حسين بن محمد الحسن، المرجع السابق، ص 66.

[2] دردي أحلام، مانع سبرينة ورحال ناصر، "واقع الانتقال إلى تطبيق الإدارة الإلكترونية في المؤسسات الخدمية (الإيجابيات والسلبيات): دراسة ميدانية بجامعة خيضر بسكرة"، مجلة البشائر الاقتصادية، جامعة بشار، المجلد 05، العدد 01، 2019 ص ص 767- 782، ص 769.

[3] أنظر المادة 14 من القانون رقم 15-03 المؤرخ في 01-02-2015 المتعلق بعصرنة قطاع العدالة، ج ر ج ج د ش، العدد رقم 06 الصادر بتاريخ 10-02-2015.

[4] أنظر المادة 04 من القانون رقم 15-03 المؤرخ في 01-02-2015 المتعلق بعصرنة قطاع العدالة، ج ر ج ج د ش، العدد رقم 06 الصادر بتاريخ 10-02-2015.

كما تم تسهيل حصول المرتفقين على وثائق مهمة من مرفق العدالة، ولعل أهمها القسيمة رقم 03 لصحيفة السوابق القضائية وكذا شهادة الجنسية ممضاتين إلكترونيا، عبر الإنترنت وعبر الممثليات الدبلوماسية والقنصلية بالخارج، فضلا عن توفيرها لفائدته خدمة التصحيح الإلكتروني للأخطاء الواردة بسجلات الحالة المدنية، لتمكينه من تقديم طلبات التصحيح والوثائق المرفقة بها، عبر الإنترنت[1]، إضافة إلى شهادة الجنسية وذلك عن طريق التطبيقة الرقمية على مستوى البوابة الإلكترونية للخدمات الرقمية لوزارة العدل الجزائرية، وكذلك الشأن نفسه بالنسبة لخدمة التصحيح الإلكتروني للأخطاء التي يمكن أن ترد بسجلات الحالة المدنية التي تتم عبر ذات البوابة الإلكترونية.[2]

ولا يتسع المجال لبيان مختلف الخدمات التي يحتاج إليها المواطن بصفة عامة والمرتفق على الأخص، حيث تتنوع وتتعلق بعديد القطاعات الحيوية، ويذكر أيضا قطاع الداخلية والجماعات الإقليمية، وقطاع الضمان الاجتماعي وغيرها، حيث بالنظر إلى تزايد وتنوع الخدمات التي تقدمها ظهرت تلك الضرورة الملحة إلى تجول إدارتها من النمط التقليدي إلى النمط الرقمي.

من خلال ما تقدم، يتضح أن مبررات ودوافع التحول من الإدارة التقليدية إلى الإدارة الإلكترونية تبدو موضوعية ومختلفة، إذ أنه بالإضافة إلى التطورات المتصلة بالحاسب الآلي وبالاتصالات والتطلع الكبير إلى استعمال التقنية المتطورة، والتي أثرت بشكل مباشر للدفع نحو التحول إلى الإدارة الإلكترونية، يوجد دافع ثان يتمثل في السرعة في انجاز الأعمال وتقديم الخدمات، فضلا عن دافع أخر يتمثل في تدعيم الثقة العامة بين الإدارة والمرتفقين التي يعبر عن جانب منها بالأزمات التي يعيشها القطاع العام، فضلا عن دافع ومبرر متصل بتزايد وتنوع الخدمات العمومية.

المبحث الثاني: معوقات تطبيق الإدارة الإلكترونية

إن التحول إلى الإدارة الإلكترونية بات أكثر من ضروري وحتمي، ذلك أن هذا الأسلوب يرتقي بالخدمات التي تقدمها المرافق الإدارية ويحقق الرفاه ويدعم الشفافية، وهذا هو المرجو والمطلوب، إلا أن مشروع الإدارة الإلكترونية تعترضه جملة من المعوقات تصعب من تحقيقه وتجسيده، وهي معوقات متنوعة منها ما يرتبط بالمورد البشري ومنها ما يتعلق بالموارد المادية، وهذا ما سيتم بيانه.

[1] الموقع الرسمي لوزارة العدل الجزائرية. الرابط https://www.mjustice.dz/ar/modernisation-2-2-2

[2] التطبيقة الإلكترونية لاستخراج شهادة الجنسية، البوابة الرسمية للخدمات الرقمية لوزارة العدل الجزائرية. وزارة العدل الجزائرية https://portail.mjustice.dz/remote/login?lang=en

وعلى الرغم من الأهمية البالغة التي تكتسيها الإدارة الإلكترونية كأسلوب عصري للإدارة، إلا أنه توجد العديد من المعوقات التي تحول دون تطبيقها، ويذكر في هذا المقام مجموعة من المعوقات: الإدارية، التقنية والمالية وكذا الأمنية.

المطلب الأول: المعوقات الإدارية والمالية

يرتبط الجانين الإداري والمالي في أغلب الأحيان مع بعضهما البعض عندما يتعلق الأمر بتسيير المرافق بصفة عامة، وبالنظر إلى ذلك فسيتم ما يتصل بهما من عناصر تمثل في جوهرها معوقات لتحقيق الانتقال من الإدارة التقليدية إلى أسلوب الإدارة الرقمية.

أولا: المعوقات الإدارية

تعتبر متابعة تنفيذ مشروع التحول من الإدارة التقليدية إلى الإدارة الإلكترونية أحد أهم المعوقات على الصعيد الإداري، حيث يتولى المسؤولون الإداريون نجاح هذا المشروع، ويعزو البعض ذلك إلى استهانة بعض القيادات بضرورة متابعة خطوات مشروع التحول، ومراقبة تطوراته، تحسبا لظهور عارض أو حاجة تلزم المشروع وقت تنفيذه وللتأكد من أن خطة التحول تطبق بالالتزام وعلى نحو صحيح.[1]

ولا شك في أن نقص كفاءة القائمين على تحقيق تحول عميق في أسلوب عمل الإدارة والمضي بها إلى نمط الإدارة الإلكترونية يعتبر من أهم المعوقات التي تحول دون بلوغ ذلك التحول.

ولا يتوقف الأمر عند هذا الحد، بل إن النمطية التقليدية في هيكلية إدارة المرفق تعتبر أحد المعوقات البارزة في إحداث وتحقيق التحول إلى الإدارة الرقمية، حيث في هذا المقام يسجل ما ذهب إليه جانب من الفقه للقول أنه:" على الرغم من أن بعض المنظمات أعادت هيكلة نفسها بطرق مبتكرة لتتماشى مع التطورات في العصر الرقمي، إلا أن الغالبية العظمى منها مازالت تعتمد على الهياكل الهرمية التقليدية والتي تقف عقبة في تطبيق التقنيات الحديثة والاستفادة من معطياتها في تطوير منظماتها".[2]

إضافة إلى ذلك، يعتبر ضعف التخطيط وعدم الانسجام في عمل الإدارة التي تضع التحول إلى الإدارة الإلكترونية هدفا استراتيجيا لها أحد أهم المعوقات ذات الطابع الإداري، إذ يذهب البعض إلى القول أنه: "بالرغم من أهمية التخطيط وما يحققه من مزايا للمنظمات، إلا أن معظم هذه المنظمات تعاني من

[1] مبروك عبد الله السفر، المعوقات الإدارية والتطبيقية لاستخدام الحاسوب الآلي في الأجهزة الأمنية، ط ب ر، منشورات جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2003، ص 99.

[2] أحمد محمد غنيم، الإدارة الإلكترونية: آفاق الحاضر وتطلعات المستقبل، ط ب ر، المكتبة العصرية، المنصورة، 2004، ص 342.

العشوائية في التخطيط وعدم الاعتماد على خطط واستراتيجيات محكمة تساعدها على مواجهة التحديات والتغيرات المتسارعة في جميع المجالات واستيعاب التكنولوجية الحديثة".[1]

ويتطلب حسن التخطيط مجموعة من الشروط من بين أهمها الإيمان الحقيقي من قبل القائمين على الإدارة بأهمية وأهداف والنتائج الإيجابية التي ستعود على الإدارة بتحولها إلى أسلوب جديد يتمثل في الإدارة الإلكترونية.

وفي هذا الصدد يذكر ما ذكره بعض الدارسين في هذا المجال، حيث أن تغيير ثقافة المنظمة – أي المرفق– للأفضل يمثل تحديا حقيقيا، وعلى الإدارة الفاعلة تحمل مسؤولية التواصل والاتصال مع بيئاتها الداخلية والخارجية، ففي إطار البيئة الداخلية ينبغي أن توصل إلى أعضائها كل من: معلومات عن أداء المنظمة الحالي، ورسالة المنظمة الحالية والمستقبلية وكذلك أهدافها وتطلعاتها الحالية والمستقبلية، وكذا رؤية واضحة عما ستكون عليه المنظمة في المستقبل وما ينبغي عليها إنجازه وأساليب تحقيق ذلك، فضلا عن معلومات عن التقدم الذي حققته المنظمة على مدى سنوات عملها.[2]

يضاف إلى ذلك تعقيد الإجراءات وعدم مرونتها، فهي معوق أخر مهم لا يسمح بالتحول إلى أسلوب الإدارة الإلكترونية، حيث يقول في هذا الشأن الدكتور أحمد محمد غنيم أنه:" ينبغي على المديرين استخدام الحاسب الآلي لتبسيط إجراءات العمل، عن طريق إلغاء بعض الإجراءات المعقدة والروتينية، وتوفير إجراءات سريعة ودقيقة لتأدية العمل، والتخلص من بطء الأنظمة التقليدية والمركزية في إجراءات العمل".[3]

إضافة إلى ما سبق ذكره، يوجد عامل آخر بالغ الأهمية يمثل معوقا فعليا لتطبيق منهج الإدارة الإلكترونية، وهو المقاومة الفعلية لأي تغيير في نمط التسيير والتخوف منه.

وفي هذا الصدد يذكر ما ذهب إليه الدكتور موسى اللوزي، حيث اعتبر أنه يوجد العديد من المعوقات التي تحد وتمنع حدوث التغيير من بين أهمها صعوبة تحريك أو توجيه بعض القيم والأنماط السلوكية وكذا عدم وجود تخطيط مسبق لاستغلال حدوث التغيير.[4]

---

[1] بدر محمد السيد القزاز، المرجع السابق، ص 400.

[2] بشير عباس علاق، الإدارة الرقمية المجالات والتطبيقات، ط 01، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستشارية، أبو ظبي، 2005، ص 77.

[3] الدكتور أحمد محمد غنيم، المرجع السابق، ص 207.

[4] موسى اللوزي، التنمية الإدارية، ط 02، دار وائل للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، 2002، ص 235.

ثانيا: المعوقات المالية

إن مشروع مثل مشروع الإدارة الإلكترونية يحتاج إلى أموال ضخمة تتلاءم مع هذا الأسلوب التقني الحديث وتوفير كافة مستلزماته، لكن تعاني معظم المنظمات من النقص في الإمكانيات المادية اللازمة لمثل هذه المشاريع.[1]

ويتصل الجانب المالي بالنفقات المختلفة الخاصة بمشروع الإدارة الالكترونية وتنفيذها ومتابعة تجسيدها وكذا ضمان استمرارها، فالأمر لا يتعلق بإنشاء إدارة إلكترونية، بل يتعداه إلى ضمان استمرار عمل وأداء مفاعيل وأدوات هذه الإدارة وفق هذا الأسلوب العصري.

ويذكر أنه من بين المسائل التي تشكل عناصر للمعوقات المالية في وجه تجسيد الإدارة الإلكترونية جمود الإدارات المالية في بعض المنظمات أي المرافق، حيث تضع ميزانيات مالية على أساس بنود محددة، مما يمنع صرف أي مبلغ لغير البنود التي تم وضعها مسبقا، فضلا عن أن التكلفة المالية للاشتراك في الإنترنت تقف عائقا أمام الأسر الفقيرة، مما يعوق إمكانية تواصل تلك الأسر مع شبكات الدوائر الإدارية لإجراء معاملاتها.[2]

لذلك، لا يمكن مع محدودية الأموال المرصودة لتحقيق مشروع الإدارة الرقمية تحقيق هذا الهدف والعمل على بقاءه مستمرا بما يخدم متطلبات التنمية في جميع جوانبها وكذا تيسير الخدمات للمرتفقين، كما لا يمكن بلوغ هذه الغاية مع ضيق الأفق في استحداث البنود في الميزانية التي تتصل مباشرة بهذا المشروع، ضف إلى ذلك غياب المرونة في صرف تلك الأموال المخصصة له.

ولا شك في أن عدم توفير الأموال الضرورية لتحقيق مشروع الإدارة الرقمية يمثل معوقا حقيقيا يصعب من مهمة القائمين على تحقيقه، وفي هذا الصدد يوجد من يذهب إلى القول أنه:" يلاحظ الافتقار إلى الدعم المالي اللازم لتقنيات وتصميم برامج الإدارة الإلكترونية، وضآلة المخصصات المالية المرتبطة بإنشاء المواقع الإلكترونية وكذا ضعف الدعم المالي المخصص للبحوث والدراسات في مجال تقنيات المعلومات".[3]

---

[1] بدر محمد السيد القزاز، المرجع السابق، ص 410.

[2] حسين بن محمد الحسن، المرجع السابق، ص 193.

[3] إيمان جميل عبد الفتاح عبد الرحمان وإبراهيم حربي هاشم تادرس، "معوقات تطبيق الإدارة الإلكترونية والتطلعات المستقبلية لتجاوزها كما يراها الإداريون بجامعة البلقاء التطبيقية"، المجلة العلمية لجامعة الملك فيصل (العلوم الإنسانية والإدارية)، المجلد 21، العدد 01، 2020، ص ص 287-301، ص 297.

المطلب الثاني: المعوقات التقنية والمعوقات ذات الطبيعة الأمنية

تعتبر المعوقات التقنية أحد أهم المعوقات الحقيقة التي تصعب من عملية التحول إلى الإدارة الرقمية العصرية، وكثيرا ما يمثل ضعف البيئة التحتية وعدم مواكبة التطورات في مجال التجهيزات أحد الأوجه بالغة الأهمية التي يصعب معها الذهاب إلى تطبيق الإدارة الإلكترونية.

ولا يتوقف الأمر هنا، بل كثيرا ما يرتبط هذا الوجه المهم من العراقيل والعوائق التقنية بالجانب الأمني الذي كثيرا ما يشكل عائقا حقيقيا لإحداث هذه النقلة النوعية في نمط تسيير الإدارة وتعاملاتها مع المرتفقين.

أولا: المعوقات التقنية

لقد أحدثت تكنولوجيا المعلومات المعاصرة تقدما واضحا في العديد من الدول المتقدمة وكان لها دور إيجابي على شعوبها، فعن طريق هذه التقنية وتطبيقاتها يمكن وضع المنظمات في موقع تنافسي عن طريق توظيفها في إدارتها ومؤسساتها، وبالمقابل يلاحظ على الدول النامية أنها لم تستطع الاستفادة من إمكانيات التقنية، وذلك بسبب وجود معوقات تقنية تقف عائقا في سبيل أي تقدم في المجال المعلوماتي من أهمها ضعف مستوى البنية التحتية للاتصالات والمعلومات.[1]

فعملية التحول الإلكتروني تأخذ بعدين أساسيين، الأول يتعلق بنقل الأنشطة والعمليات الداخلية للمنظمة إلى أنشطة وعمليات تنفيذها إلكترونيا وعبر وسائل إلكترونية، والبعد الثاني يتضمن إدارة تدفقات العمل إلكترونيا مع الزبائن والمستفيدين.[2]

ومن بين المعوقات التقنية يذكر ضعف البيئة التحتية لتطبيق الإدارة الإلكترونية، إضافة لعدم مواكبة أجهزة وتقنيات العمل للتطورات التقنية التي من شأنها أن تسهل من تطبيق هذا الأسلوب، فضلا عن ضعف فاعلية قاعدة المعلومات لتقديم الخدمات الرقمية بكفاءة عالية وكذا الصعوبة في تحويل الوثائق والملفات الورقية إلى وثائق إلكترونية.[3]

وإجمالا يمكن القول أنه بين أهم المعوقات التقنية ضعف البنية التحتية لشبكات الإنترنت وكذا ضعف التدفق سواء على مستوى الإدارات أو المتعاملين بشكل خاص والمواطنين بشكل عام، فضلا عن

---

[1] بدر محمد السيد القزاز، المرجع السابق، ص 403.

[2] سعد غالب ياسين، المرجع السابق، ص 286.

[3] تجدر الإشارة إلى أن المعوقات المشار إليها قد حظيت بالدراسة في إطار عينة محددة تم إجراءها على مستوى الإداريين بجامعة البلقاء التطبيقية. أنظر في هذا الشأن: إيمان جميل عبد الفتاح عبد الرحمان وإبراهيم حربي هاشم تادرس، المرجع السابق، ص 296.

التذبذب في تزويد المواطنين بهذه الخدمة التي أصبحت ضرورية جدا، الأمر الذي يؤدي إلى الزيادة في نطاق عدم الثقة بين المواطنين والدولة، بالنظر إلى كون أنه هذه الخدمة لم تصبح من الكماليات، بل أصبحت تشكل جزء من حياة المواطنين ووسيلة عمل لدى عديد الأشخاص، فضلا عن كونها تتدخل في نطاقات حيوية لعل أهمها في هذا المقام الإدارة الإلكترونية وكذا التجارة الإلكترونية.

ثانيا: المعوقات ذات الطبيعة الأمنية

تعتبر المعوقات ذات الطبيعة الأمنية من أهم وأبرز العناصر والعوامل التي تعيق تطبيق أسلوب الإدارة الإلكترونية، ذلك أن مسألة أمن المتعاملين مع الإدارة وكذا أمن الملفات والمعاملات الإدارية ذات أهمية بالغة كونها تتصل بالثقة العامة إن إيجابا أو سلبا.

ولعل الهاجس الأكبر لدى المتعاملين والإدارة نفسها يكمن في حماية المعاملات الإدارية من ظاهرة الاختراق، وبالأخص عندما يمس البيانات الشخصية للمتعاملين، حيث وفي هذا الصدد يوجد من الباحثين من يذهب بعيدا إلى القول أن " التعامل الإلكتروني يمكن الناس من معرفة خصوصيات الآخرين".[1]

لذلك، يتوجب ضمان حماية أمنية متعددة الجوانب والأوجه والمستويات، فينبغي أولا أن تنصب هذه الحماية على تناقل البيانات على شبكات الاتصال من خلال اعتماد جملة من الأساليب وكذا الاعتماد على مجموعة من الوسائل، من بينها اعتماد نقاط تدقيق في البرامج لتسجيل المراحل المختلفة التي تمر بها كل عملية تراسل، والسيطرة على خطوط تناقل البيانات ووضع التحضير اللازم لحماية التناقل، وكذا وضع أجهزة إلكترونية لتحسس محاولات سرقة المعلومات، فضلا عن توثيق أساليب استخدام خطوط تناقل البيانات ضمن الوثائق القياسية كمركز الحاسبة المركزية، وغيرها من الأساليب الكفيلة بضمان حماية أمنية لتناقل البيانات على شبكات الاتصال[2].

ويتطلب الأمر ثانيا أن يتم ضمان أمن قواعد البيانات، والمقصود بذلك اتخاذ التدابير الوقائية اللازمة لحماية البيانات داخل القاعدة من محاولات الوصول والإلغاء غير المشروع وتداخل إجراءات الحفاظ على سرية وخصوصية البيانات.[3]

---

[1] صلاح مصطفى قاسم، التحديات الأمنية للحكومة الإلكترونية، ط ب ر، جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض، 2003، ص 19.

[2] علاء عبد الرزاق محمد حسن السالمي، الإدارة الإلكترونية، ط ب ر، دار وائل للنشر، عمان، 2008، ص 284.

[3] المرجع نفسه، ص 285.

إضافة إلى ذلك، يذكر من بين المعوقات التي تتصل بأمن المعلومات وكذا المعاملات الإلكترونية، مسألة عدم أخذ عديد الإدارات بطريقة أو تقنيتي التوقيع الإلكتروني والتصديق الإلكتروني أو العمل بها في بعض المعاملات والخدمات الإلكترونية على نطاق ضيق[1]، حيث توفر هذه التقنية درجة عالية من التأمين والحماية والخصوصية عند تنفيذ معاملات الإدارة الإلكترونية.[2]

وفي مجال ضمان حماية البيانات والمعلومات والتي تعد أحد أوجه المعوقات ذات الطبيعة الأمنية التي تحول دون التحول إلى الإدارة الإلكترونية، يوجد حماية البرمجيات التي يتوجب ضمان حمايتها، حيث أن انتشار الحسابات الشخصية قد استدعى البحث عن ابتكار نظم جديدة لتطوير حماية البرمجيات أمنيا من السرقة والنسخ غير القانونية.[3]

وإذا كان هذا الهاجس ظاهرا ومهما لدى الأشخاص، فإن الإدارة مطالبة بتحقيق ضمان أمن تجهيزاتها وحواسيبها التي تعتبر أحد أهم الوسائل لتحقيق فعلي للإدارة الرقمية، لذلك ينظر إلى ذلك على أنه أحد الأوجه الهامة للمعوقات ذات الطبيعة الأمنية التي تصعب من مهمة العاملين على تحقيق تحول من الإدارة التقليدية إلى الإدارة الإلكترونية.

الخاتمة:

إن التحول من نمط بيروقراطي عقيم معطل لاحتياجات الأفراد وللتنمية المتمثل في الإدارة التقليدية إلى نمط عصري مبني على السرعة والنوعية في التسيير وفي الأداء وكذا تقديم الخدمات المتمثل في الإدارة الإلكترونية أصبح أكثر من ضروري وملح بالنسبة لجميع القطاعات، لاسيما تلك التي تتصل بشكل مباشر بحياة الأشخاص وحاجياتهم الأساسية ومتطلباتهم التي زادت وتنوعت بتطور التكنلوجيا والاتصالات.

وبعد تناول المسائل المكونة لهذه الموضوع، يمكن القول بالتوصل إلى جملة من النتائج البحثية، يمكن استعراضها وفقا لما يلي:

– يبدو أن مبررات ودوافع التحول من الإدارة التقليدية إلى الإدارة الإلكترونية موضوعية ومختلفة، إذ أنه بالإضافة إلى التطورات المتصلة بالحاسب الآلي وبالاتصالات التطلع الكبير إلى استعمال التقنية

[1] يذكر في هذا المقام أن المشرع الجزائري قد نص على التوقيع والتصديق الإلكترونيين ضمن أحكام القانون رقم 15-03 المؤرخ في 01-02-2015 المتعلق بعصرنة العدالة، وكذا القانون رقم 15-04 المؤرخ في 01-02-2015 المحدد للقواعد العامة المتعلقة بالتوقيع والتصديق الإلكترونيين، ج ر ج ج د ش، العدد رقم 06 الصادر بتاريخ 10-02-2015..

[2] أحمد محمد غنيم، المرجع السابق، ص 326.

[3] علاء عبد الرزاق محمد حسن السالمي، المرجع السابق، ص 286.

المتطورة، والتي أثرت بشكل مباشر للدفع نحو التحول إلى الإدارة الإلكترونية، يوجد دافع ثان يتمثل في السرعة في انجاز الأعمال وتقديم الخدمات، فضلا عن دافع ثالث هو تدعيم الثقة العامة بين الإدارة والمرتفقين، حيث من شأن ذلك تدعيم الشفافية في التسيير وتحقيق الأريحية لديهم.

– تتنوع معوقات تطبيق الإدارة الإلكترونية، فمنها ما يتصل بالجانب الإداري، حيث يلاحظ عدم قدرة الموظفين والإدارة على حد سواء على تكييف الإدارة مع متطلبات الإدارة الإلكترونية،

– يضاف إلى ذلك وضمن معوقات تطبيق الإدارة الإلكترونية، عدم الاهتمام بمسألة متابعة خطوات مشروع التحول،

– كما يضاف إلى ما سبق وضمن نفس السياق، ضعف التخطيط وعدم الانسجام في عمل الإدارة وتعقيد إجراءاتها.

– توجد معوقات ذات طبيعة تقنية يذكر من بين أهمها ضعف البيئة التحتية لتطبيق الإدارة الإلكترونية، إضافة إلى عدم مواكبة أجهزة وتقنيات العمل للتطورات التقنية، فضلا عن ضعف تدفق الإنترنت.

–كما يوجد معوق أخر يتمثل في الجانب المالي المتصل بالنفقات المختلفة الخاصة بمشروع الإدارة الالكترونية وتنفيذها ومتابعة تجسيدها وكذا ضمان استمرارها، فالأمر لا يتعلق بإنشاء إدارة إلكترونية، بل يتعداه إلى ضمان استمرا العمل مفاعيل وأدوات هذه الإدارة وفق هذا الأسلوب العصري.

–يوجد معوق آخر وهو المتصل بالجانب الأمني، حيث أن الإشكال الذي يطرح بالنسبة للمرتفقين والإدارة نفسها هو صعوبة حماية المعاملات الإدارية من الاختراق، وبالأخص عندما يمس البيانات الشخصية للمتعاملين.

لذلك، ومن أجل تطبيق سليم في إطار الاستجابة الضرورية والملحة للتحول من نمط الإدارة التقليدية إلى نمط الإدارة الإلكترونية، يقترح ما يلي:

– وضع استراتيجية شاملة ومنسجمة للوصول إلى هذا التحول الضروري، يتم فيها مراعاة المرحلية في التطبيق، إذ تهتم بـ:

– تجسيد فعلي لعملية التأهيل العلمي للموظفين والمستخدمين للارتقاء بهم إلى تطبيق هذا النمط بشكل سليم،

–توفير المستلزمات ذات الطبيعة التقنية التي تسمح بتجسيد مشروع الإدارة الرقمية، من تجهيزات عصرية وبرامج إلكترونية شبكات رقمية، فضلا عن تحقيق تدفق ذي نوعية جيدة للإنترنت،

– رفع المعوقات ذات الطبيعة الأمنية التي تحول دون الوصول إلى هذا التحول المأمول.

قائمة المصادر والمراجع:

أولا: النصوص القانونية

- القانون رقم 15-03 المؤرخ في 01-02-2015 المتعلق بعصرنة قطاع العدالة، ج ر ج ج د ش، العدد رقم 06 الصادر بتاريخ 10-02-2015.
- القانون رقم 15-04 المؤرخ في 01-02-2015 المحدد للقواعد العامة المتعلقة بالتوقيع والتصديق الإلكترونيين، ج ر ج ج د ش، العدد رقم 06 الصادر بتاريخ 10-02-2015.

ثانيا: الكتب (مرتبة حسب صيغة أبجدهوز)

- أحمد محمد غنيم، الإدارة الإلكترونية: آفاق الحاضر وتطلعات المستقبل، ط ب ر، المكتبة العصرية، المنصورة، 2004.
- أحمد فتحي الحيت الدكتور أحمد فتحي الحيت، مبادئ الإدارة الإلكترونية، ط 01، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2015.
- إيهاب خميس أحمد المير، متطلبات تنمية الموارد البشرية لتطبيق الإدارة الالكترونية –دراسة تطبيقية على العاملين بالإدارة العامة للمرور في مملكة البحرين، ط ب ر، منشورات جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2007.
- بدر محمد السيد القزاز، الإدارة الالكترونية ودورها في مكافحة الفساد الإداري – دراسة مقارنة بالفقه الإسلامي، ط 01، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2015.
- الدكتور بشير عباس علاق، الإدارة الرقمية المجالات والتطبيقات، ط 01، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستشارية، أبو ظبي، 2005.
- مبروك عبد الله السفر، المعوقات الإدارية والتطبيقية لاستخدام الحاسوب الآلي في الأجهزة الأمنية، ط ب ر، منشورات جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2003.
- موسى اللوزي، التنمية الإدارية، ط 02، دار وائل للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، 2002.
- محمد فتحي محمود، الإدارة العامة المقارنة، ط 02، مطابع الفرزدق التجارية، الرياض، 1997.
- نجم عبود نجم، الإدارة والمعرفة الإلكترونية – الإستراتيجية – الوظائف – المجالات–، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة العربية 2009.
- علاء عبد الرزاق محمد حسن السالمي، الإدارة الإلكترونية، ط ب ر، دار وائل للنشر، عمان، 2008.

- صلاح مصطفى قاسم، التحديات الأمنية للحكومة الإلكترونية، ط ب ر، جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض، 2003.

ثالثا: المقالات

- إيمان جميل عبد الفتاح عبد الرحمان وإبراهيم حربي هاشم تادرس، "معوقات تطبيق الإدارة الإلكترونية والتطلعات المستقبلية لتجاوزها كما يراها الإداريون بجامعة البلقاء التطبيقية"، المجلة العلمية لجامعة الملك فيصل (العلوم الإنسانية والإدارية)، المجلد 21، العدد 01، 2020، ص ص 287-301، ص 297.
- دردي أحلام، مانع سبرينة ورحال ناصر، "واقع الانتقال إلى تطبيق الإدارة الإلكترونية في المؤسسات الخدمية (الإيجابيات والسلبيات): دراسة ميدانية بجامعة خيضر بسكرة"، مجلة البشائر الاقتصادية، جامعة بشار، المجلد 05، العدد 01، 2019 ص ص 767- 782، ص 769.
- تبون عبد الكريم،" الإدارة الإلكترونية: الأهمية والمتطلبات"، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، جامعة تمنغاست، المجلد 10، العدد 02، 2021، ص ص 389-407، ص 394.

رابعا: أشغال الملتقيات

- حسين بن محمد الحسن، "الإدارة الإلكترونية بين النظرية والتطبيق"، المؤتمر الدولي للتنمية الإدارية –نحو أداء متميز في القطاع الحكومي–، معهد الإدارة العامة، المملكة العربية السعودية، من 01 إلى 04-11-2009، الرياض، ص ص 01-41، ص 19.

خامسا: المواقع الإلكترونية

الموقع الرسمي لوزارة العدل الجزائرية –https://www.mjustice.dz